# استراتيجية مقترحة لتوجيه الاستثمارات المالية نحو الاقتصاد الأخضر
# دراسة حالة على الجمعيات الأهلية

**[١٤]**

**محمود محمد صبح[١]– مصطفى إبراهيم عوض[٢]– وائل فوزي عبدالباسط[١]**
**حسام أمين حافظ**
١) كلية التجارة، جامعة عين شمس ٢) معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس

## المستخلص

تهدف الدراسة إلى التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وكذلك دور الجمعيات الأهلية في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر ونظراً لحاجة الاقتصاد إلى الحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة للحفاظ على حقوق الأجيال القادمة. ومصطلح الاقتصاد الأخضر يعني أن نظام يضمن قيام الأنشطة الاقتصادية والخدمية بما يضمن تحسن ورفاهية البشر ولا يعرض البشر إلى مخاطر بيئية أو حالات ندرة تم ذلك باستخدام اسلوب العينة بعدد مائه جمعية أهلية فى كل من محافظة القاهرة والقليوبية وعدد ٢٠ شركة فى محافظة القاهرة والقليوبية وكانت عناصر الدراسة مدى معرفة الجمعيات الأهلية بمصطلح الاقتصاد الأخضر ومدى مساهمتها فى هذا التوجه وكذلك حجم الانفاق على التوجه نحو الاقتصاد الاخضر ومدى تأثير ذلك على الشركات الملوثة للبيئة

وقد خلصت الدراسة إلى قلة عدد الجمعيات التي تعمل في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر وأن دور الشركات في دعم الاقتصاد الأخضر لم يصل إلى نسبة معقولة تساعد في الحفاظ على البيئة وكذلك انحسار دور الدولة وضعف الدعم الموجه إلى الجمعيات الأهلية لكي تقوم بدورها وعدم كفاية وسائل الأمان والسلامة المهنية في كلا من محافظتي القاهرة والقليوبية ومن خلال نتائج الدراسة اتضح أنه لا بد أولاً قيام وسائل الإعلام بمزيداً من الجهود للتعريف وأهمية التوجه نحو الاقتصاد الأخضر، وكذلك قيام الدولة بدعم الجمعيات الأهلية العاملة في مجال الحفاظ على البيئة وقيام الشركات الخاصة بدورها في دعم حماية البيئة والتوجه نحو الاقتصاد الأخضر وكذلك يجب على الباحثين القيام بأعمال أكثر في مجال التوجه نحو الاقتصاد الأخضر.

## مقدمة

جاء مصطلح الاقتصاد الأخضر من الربط بين الاقتصاد والبيئة ويعرف الاقتصاد الأخضر بشكل عام بأنه نموذج جديد من نماذج التنمية الاقتصادية السريعة النمو، والذي يقوم أساسه علي المعرفة للاقتصاديات البيئية والتي تهدف إلي معالجة العلاقة المتبادلة ما بين الاقتصاديات الإنسانية والنظام البيئي الطبيعي والأثر العكسي للنشاطات الإنسانية علي التغير المناخي والاحتباس الحراري وهو يناقض نموذج ما يعرف بالاقتصاد الأسود والذي علي أساسه يقوم علي استخدام الوقود الأحفوري مثل الفحم الحجري والبترول والغاز الطبيعي وقد يبدو غريبا من الوهلة الأولي الحديث عن الاقتصاد الأخضر في الأوضاع غير المستقرة التي تمر بها المنطقة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً لكن التحول للاقتصاد الأخضر يمكن أن يساعد في نقل العالم العربي إلي اتجاه جديد في التنمية يؤمن الاستدامة والاستقرار في البيئة كما في الاقتصاد حيث تتمحور المبادئ الأساسية للاقتصاد الأخضر حول إعطاء وزن متساو للتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية وتلبية هذه الأهداف الثلاثة توفر أساساً سليماً لمعالجة نقاط الضعف في الاقتصاديات العربية من تحقيق الفقر والبطالة إلي تحقيق أمن غذائي إلي توزيع أكثر عدالة للدخل مما يحقق استقرارا مجتمعياً وأمنياً.(أبوطير نبيل ٢٠٠٩– ٢٠١٠) (١)

وقد ظهر مفهوم الاقتصاد الأخضر استجابة لهذه الأزمات المتعددة وهو يسعي إلي تحويل المحركات الدافعة للنمو الاقتصادي ويدعو إلي نقل المجالات التي تركز عليها الاستثمارات العامة والخاصة والمحلية والدولية صوب القطاعات الخضراء الناشئة وإلي خضرته القطاعات القائمة وتغيير أنماط الاستهلاك غير المستدامة وينتظر أن يولد هذا التحول النمو الاقتصادي المستمر اللازم لإيجاد فرص العمل والحد من الفقر إلي جانب تقليل كثافة استخدام الطاقة واستهلاك الموارد وإنتاجها.

ويعرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة "الاقتصاد الأخضر" بأنه نظام أنشطة اقتصادية تتعلق بإنتاج وتوزيع واستهلاك البضائع والخدمات ويقضي في الأمد البعيد إلي تحسن رفاه البشر ولا يعرض في الوقت نفسه الأجيال المقبلة إلي مخاطر بيئية أو حالات ندرة.

ويتبني الاقتصاد الأخضر الطاقة الخضراء التي يتم توليدها بواسطة الطاقة المتجددة والمحافظة علي مصادر الطاقة واستخداماتها كمصادر فعالة وفي خلق ما يعرف بفرص العمل الخضراء والإنتاج الأخضر الذي يشمل الزراعة العضوية وتشجع المنتجات العضوية والمتاجر الخضراء.

بالإضافة إلي ضمانة النمو الاقتصادي المستدام والحقيقي ومنع التلوث البيئي والاحتباس الحراري واستنزاف الموارد الطبيعية.

لقد احتل مفهوم المنظمات غير الحكومية ذيوعا وانتشاراً كبيراً في الخطاب العربي المعاصر وأصبح من المفاهيم الشائعة والمألوفة ومن ثم المقبولة رغم ما أثاره هذا المفهوم من اختلافات بشأنه في كتابات الصحافة العربية وفي أحاديث وسائل الأعلام الأخرى، هذا الرواج الهائل لمفهوم المنظمات غير الحكومية ازداد رسوخاً وانتشاراً في ظل المتغيرات العالمية والتي تمثل العولمة أحدى آلياتها حيث طرحت قيما ثقافية تعرف بالثقافة المدنية.( أيمن السيد عبد الوهاب ١٩٩٩ ) (٢)

كما ساهمت في تأسيس شبكات عالمية وإقليمية يطلق عليها المنظمات غير الحكومية عبر القومية وكذلك عولمة قوانين المنظمات غير الحكومية فضلا عن مواثيق الشرف الأخلاقية فيما يعرف بأخلاقيات المنظمات غير الحكومية.

## مشكلة البحث

مشكلة البحث تتلخص فى عدم التوجه نحو الاقتصاد الأخضر الذى يضمن خفض معدلات التلوث والحفاظ على البيئة لتحقيق التنمية المستدامة.

وتعانى جمهورية مصر العربية مثلها كبقية الدول فى العالم من آثار التلوث ونظراً لأهمية الموضوع محل البحث.

ولقد قام الباحثون بإجراء دراسة استطلاعية بتطبيق استبيان للتعرف على دور الجمعيات الأهلية للقضاء على التلوث ومدى اتجاه هذه الجمعيات نحو الاقتصاد الاخضر فوجد أن هذه المشكلة لم تأخذ الاهتمام الكافى من قبل المنظمات.

ومن ثم قام الباحثون بدراسة الحالة نحو التوجه إلى الاقتصاد الاخضر من خلال دور الجمعيات الأهلية والشركات فى هذا المجال.

## أسئلة البحث

- ما مدى قيام الجمعيات الأهلية تقوم بدور فعال نحو الاتجاه للاقتصاد الاخضر؟
- ما مدى الاهتمام من قبل الادارة العليا والتنفيذية لمفاهيم الاقتصاد الاخضر؟
- ما مدى قيام الجمعيات الأهلية بالدول النامية تستطيع أن تتبني مفهوم الاقتصاد الأخضر؟
- إلى أى مدى توجد استراتيجية تمويلية لدى الجمعيات الاهلية يقوم عليها الاقتصاد الأخضر؟
- كيف يمكن تفعيل دور الجمعيات الأهلية في إيجاد مجالات جديدة تصلح لنمو الاقتصاد الأخضر؟
- ما هو دور المنظمات الأهلية في تغيير أنماط الاستهلاك وكذلك ترشيد الموارد بما يتناسب مع مفاهيم الاقتصاد الأخضر؟

## أهداف البحث

- وضع استراتيجية مقترحة للجمعيات الأهلية في توجيه الاستثمارات نحو الاقتصاد الأخضر.
- وضع آليات لتنفيذ الاستراتيجية للتحول إلي الاقتصاد الأخضر.
- التوجيه إلي الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة للقضاء علي الفقر والبطالة وتعزيز قاعدة الموارد الطبيعية.
- تفعيل دور المنظمات الأهلية في توجيه المجتمع نحو الاقتصاد الأخضر.
- دراسة المعوقات التي تواجه المنظمات الأهلية للقيام بعملها نحو التوعية البيئية.

## فروض البحث

١. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور الجمعيات الأهلية في التحول نحو الاقتصاد الأخضر والموارد المالية لهذه الجمعيات.
٢. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود استراتيجية لدور الجمعيات الأهلية نحو التوجه إلي الاقتصاد الأخضر والتلوث البيئى.
٣. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود استراتيجية للجمعيات الأهلية وخلق فرص عمل جديدة.
٤. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعوقات المادية ودور الجمعيات في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر.

## حدود الدراسة

محافظة القاهرة ومحافظة القليوبية بعدد ١٠٠ جمعية لكل محافظة و٢٠ شركة لكل محافظة.

## المصطلحات

- الاقتصاد الأخضر ( يقصد به استخدام الطاقة النظيفة فى الشركات )
- الجمعيات الاهلية ( هى منظمات أهلية تساعد المجتمع فى حل بعض مشكلاته )
- الشركات الصناعية ( هى منظمات صناعية تقدم منتجات للمجتمع )

## الدراسات السابقة

*** قامت د/ حنان محمد سليمان ٢٠١٠ دور الجمعيات الأهلية في حماية البيئة.**

تناولت الرسالة دراسة وصفية مطبقة علي مدينة الإسكندرية لرصد الدور الذي تقوم به الجمعيات في حماية البيئة في المحافظة والحلول التي قدمتها وساعدت علي تنفيذها تلك الجمعيات للقضاء علي التلوث البيئي.

وأكدت الدراسة علي أهمية دور الجمعيات الأهلية في توعية المواطنين بأهمية مواجهة التلوث وخاصة الناتج عن الصناعات المختلفة والتوعية بضرورة إعادة تدوير المخلفات ومعالجة مياه الصرف الصناعي والعديد من الإجراءات الاحترازية التي من شأنها الحفاظ علي سلامة البيئة.

**قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة نحو اقتصاد أخضر ٢٠١١ القضايا الناشئة في مجال السياسة العامة البيئة والتنمية للاقتصاد الأخضر.**

ويهدف المؤتمر إلي استعراض أحدث ما استجد علي المستويين الدولي والوطني من تطورات تتعلق بالاقتصاد الأخضر ودراسة العلاقة بين الاقتصاد الأخضر وأولويات وطنية رئيسية مثل التجارة والعمالة والقضاء علي الفقر.

وتوصل المؤتمر إلي أنه يجب اتخاذ تدابير مناسبة علي صعيد السياسات لإتاحة الانتقال العامل والناجح إلي الاقتصاد الأخضر.

كذلك يجب إنشاء أطر قابلية وسليمة لتشجيع الأنشطة الاقتصادية الخضراء وإزالة الحواجز التي تعثر في الاستثمار الأخضر، وتحديد أولويات الاستثمارات والنفاق الحكومي في المجالات التي تستنفذ رأس المال الطبيعي.

**قام ديرك مينز ٢٠١١** بدراسة حول نحو اقتصاد أقل اعتماد علي الكربون تهدف الدراسة إلي تعزيز الجهود الدولية الرامية إلي خفض انبعاثات الكربون ينبغي أن تركز علي دعم التكنولوجيا النظيفة وتبادل الخبرات في مجال التحول باتجاه الطاقة المتجددة وتقليل دور شبكات المعلومات الدولية بشأن البيئة وزيادة معدلات الاستثمارات الدولية في مجال مشروعات الطاقة النظيفة والاقتصاد الأخضر وخلصت الدراسة إلي أن الجهود الرامية إلي توفير مصادر الطاقة الأمنة والنظيفة تهدف إلي الحد من الطلب العالمي علي الطاقة الكربونية وضمان توفير خدمات تكنولوجيات جديدة أقل اعتمادا علي الطاقة الكربونية في مختلف القطاعات ومن أهمها النقل والتشييد والبناء والصناعة.

**قامت دراسة (شهيدة الباز):** بدراسة حول المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الواحد والعشرين محددات الواقع وأفاق المستقبل.

في دراستها ترى الباحثة أن التنمية الشاملة المعتمدة على البشر مازالت تمثل التحدي الأساسي للمجتمعات، وأن تحقيقها ليس مسئولية الدولة وحدها، وإنما هو رهن بمشاركة المواطنين في التنمية بكل إبعادها ولعل كل مستوياتها، كما ترى الباحثة أن الوقت مناسب لتغير الممارسات الديمقراطية داخل المنظمات الأهلية وإتاحة الفرصة لظهور قيادات جديدة وكذلك تشجيع المشاركة النسائية في المنظمات غير الحكومية، وفي النهاية توصى الباحثة بأهمية تشجيع الدراسات والبحوث الخاصة بالقطاع الأهلي مع التركيز على الاحتياجات الخاصة بالتدريب على المهارات اللازمة لبناء مؤسسات فعالة ذات رؤية تنموية ولفهم الدور الجديد لهذا القطاع.

**قامت دراسة (نجوى عبد الله): القطاع الأهلي والتنمية الاقتصادية في مصر:** تناولت هذه الدراسة مدى إسهام القطاع في مصر في التنمية الاقتصادية وقد أشارت الدراسة إلى المراحل التاريخية التي مرت بها الجمعيات وهي:

- مرحلة الإغاثة.
- مرحلة التنمية.
- مرحلة التنمية المستدامة وهي المرحلة الحالية لعمل الجمعيات.

وقد توصلت الدراسة إلى أنه لكي تستطيع المنظمات غير الحكومية أن تحسن من نوعية ونطاق عملها في عملية التنمية فإن هناك الكثير من الإجراءات التي يجب أن تتم من جانب جهات مختلفة على مستويات مختلفة وتتمثل في المنظمات غير الحكومية نفسها – القطاع الحكومي – اللجان والمنظمات للمساعدات والهيئات.

## الإطار النظري للدراسة

جاء مصطلح الاقتصاد الأخضر من الربط بين الاقتصاد والبيئة ويعرف الاقتصاد الأخضر بشكل عام بأنه نموذج جديد من نماذج التنمية الاقتصادية السريعة النمو، والذي يقوم

أساسه علي المعرفة للاقتصاديات البيئية والتي تهدف إلي معالجة العلاقة المتبادلة ما بين الاقتصاديات الإنسانية والنظام البيئي الطبيعي والأثر العكسي للنشاطات الإنسانية علي التغير المناخي والاحتباس الحراري وهو يناقض نموذج ما يعرف بالاقتصاد الأسود والذي علي أساسه يقوم علي استخدام الوقود الأحفوري مثل الفحم الحجري والبترول والغاز الطبيعي وقد يبدو غريبا من الوهلة الأولي الحديث عن الاقتصاد الأخضر في الأوضاع غير المستقرة التي تمر بها المنطقة سياسياً واجتماعياً واقتصادياًَ لكن التحول للاقتصاد الأخضر يمكن أن يساعد في نقل العالم العربي إلي اتجاه جديد في التنمية يؤمن الاستدامة والاستقرار في البيئة كما في الاقتصاد حيث تتمحور المبادئ الأساسية للاقتصاد الأخضر حول إعطاء وزن متساو للتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية وتلبية هذه الأهداف الثلاثة توفر أساساً سليماً لمعالجة نقاط الضعف في الاقتصاديات العربية من تحقيق الفقر والبطالة إلي تحقيق أمن غذائي إلي توزيع أكثر عدالة للدخل مما يحقق استقرارا مجتمعياً وأمنياً.

وقد ظهر مفهوم الاقتصاد الأخضر استجابة لهذه الأزمات المتعددة وهو يسعي إلي تحويل المحركات الدافعة للنمو الاقتصادي ويدعو إلي نقل المجالات التي تركز عليها الاستثمارات العامة والخاصة والمحلية والدولية صوب القطاعات الخضراء الناشئة وإلي خضرته القطاعات القائمة وتغيير أنماط الاستهلاك غير المستدامة وينتظر أن يولد هذا التحول النمو الاقتصادي المستمر اللازم لإيجاد فرص العمل والحد من الفقر إلي جانب تقليل كثافة استخدام الطاقة واستهلاك الموارد وإنتاجها.

ويعرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة "الاقتصاد الأخضر" بأنه نظام أنشطة اقتصادية تتعلق بإنتاج وتوزيع واستهلاك البضائع والخدمات ويقضي في الأمد البعيد إلي تحسن رفاه البشر ولا يعرض في الوقت نفسه الأجيال المقبلة إلي مخاطر بيئية أو حالات ندرة.

ويتبني الاقتصاد الأخضر الطاقة الخضراء التي يتم توليدها بواسطة الطاقة المتجددة والمحافظة علي مصادر الطاقة واستخداماتها كمصادر فعالة وفي خلق ما يعرف بفرص العمل الخضراء والإنتاج الأخضر الذي يشمل الزراعة العضوية وتشجع المنتجات العضوية والمتاجر الخضراء.

بالإضافة إلي ضمانة النمو الاقتصادي المستدام والحقيقي ومنع التلوث البئي والاحتباس الحراري واستنزاف الموارد الطبيعية.

لقد احتل مفهوم المنظمات غير الحكومية ذيوعا وانتشاراً كبيراً في الخطاب العربي المعاصر وأصبح من المفاهيم الشائعة والمألوفة ومن ثم المقبولة رغم ما أثاره هذا المفهوم من اختلافات بشأنه في كتابات الصحافة العربية وفي أحاديث وسائل الأعلام الأخرى، هذا الرواج الهائل لمفهوم المنظمات غير الحكومية ازداد رسوخاً وانتشاراً في ظل المتغيرات العالمية والتي تمثل العولمة أحدى آلياتها حيث طرحت قيما ثقافية تعرف بالثقافة المدنية.

كما ساهمت في تأسيس شبكات عالمية وإقليمية يطلق عليها المنظمات غير الحكومية عبر القومية وكذلك عولمة قوانين المنظمات غير الحكومية فضلا عن مواثيق الشرف الأخلاقية فيما يعرف بأخلاقيات المنظمات غير الحكومية.

لذا شهدت العقود القليلة الماضية اهتماما عالميا ومحليا بدور المجتمع المدني في قضايا حماية البيئة ونشر الوعي البيئي وحماية حقوق الإنسان وتشر ثقافة العمل التطوعي خاصة وأن المنظمات غير الحكومية هي منظمات تعمل مع أخرين، وكثيراً جدا تعمل لصالح أخرين وتنصب أعمالها وأنشطتها علي قضايا وأناس خارج نطاق موظفيها وعضويتها، وهي تغطي مجالاً واسعاً للغاية يبدأ من المنظمات المحلية مرورا إلي الاتحادات الوطنية والشبكات الدولية.

ولعل سعي المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة من التلوث ونشر الوعي البيئي من أهم الجهود التي تبذلها هذه المنظمات في هذا الشأن فمنذ مؤتمر استوكهولم عام ١٩٧٢ قامت المنظمات غير الحكومية بدور لا غني عنه في تحديد المخاطر وتقييم الآثار البيئية واتخاذ الإجراءات لمعالجتها.

لذلك فإن التحرك نحو الاقتصاد الأخضر لديه القدرة علي تحقيق التنمية المستدامة ومحاربة الفقر علي نطاق واسع والاقتصاد الأخضر يمكنه تحقيق النمو والتوظف مثل الاقتصاد البيئي ولكنه يحقق مالا يحققه الاقتصاد البيئي من اهتمام بالجوانب البيئية والاجتماعية.

## إجراءات الدراسة

### أدوات البحث:

**أدوات جمع البيانات:**

**استمارة الاستبيان:** مجموعة من أسئلة توجه إلي الأفراد من أجل الحصول علي المعلومات حول موضوع أو مشكلة أو موقف ويتم تنفيذ الاستمارة عن طريق المقابلة الشخصية.

تعد الاستبيان الأداة الرئيسة التي اعتمد عليها الباحث في جمع البيانات الخاصة بالدراسة، لأنها من أنسب الأدوات لجمع أكبر قدر من البيانات من أفراد العينة.

قام الباحثون باعداد استبيان على النحو التالى:

- **هدف الاستبيان:** دراسة دور الجمعيات فى التوجه نحو الاقتصاد الاخضر فى الشركات الصناعية.
- **محاور الاستبيان:** فى محافظة القليوبية والقاهرة:

١-معرفة مصطلح الاقتصاد الاخضر.

٢-التوجه نحو الاقتصاد الاخضر.

٣- دور الشركات فى التوجه نحو الاقتصاد الاخضر.

٤-العلاقة بين التوجه للاقتصاد الاخضر والتلوث البيئى.

- **عدد الاسئلة:** شملت الاستمارة عدد ٩٠ من الاسئلة.
- **الصدق والثبات:** تم إجراء مقياس الصدق والثبات وقد تم إثباته بنسبة ٩٥ %

## نتائج الدراسة

**شملت الدراسة سبعة فصول كانت كما يلي:** من خلال الدراسة الميدانية اتضح أن الدراسة قد حققت الفروض والأهداف حيث أن نتائج الدراسة الميدانية خلصت إلى الآتي:

**الفرضية الأولى:** أثبتت الدراسة أن دور الجمعيات الأهلية في التوجه نحو الاقتصاد الأخضر نسبته قليلة جداً في محافظة القاهرة والقليوبية حيث بلغت نسبة ٧% للقاهرة بينما بلغت النسبة

٤% للقليوبية وهذا يعكس عدم اهتمام الجمعيات الأهلية بالتحول نحو الاقتصاد الأخضر واهتمامها بالنواحي الاجتماعية فقط الإعانات ومساعدة الفقراء.

**الفرضية الثانية:** أظهرت النتائج أن الشركات والمؤسسات التي تقوم بدعم الجمعيات الأهلية في مجال التحول إلى الاقتصاد الأخضر نسبتها قليلة جداً وهذا يعكس الفكر الذي يسيطر على قادة هؤلاء الشركات بأن الحفاظ على البيئة والتحول إلى الاقتصاد الأخضر تكلفة بلا عائد ولذا يجب على الإعلام والدولة أن تعمل جاهدة لتغيير هذا الفكر للحفاظ على البيئة والتحول إلى الاقتصاد الأخضر حيث أظهرت النتائج أن نسبة الشركات التي تعتقد أن التكلفة في القضاء على التلوث والتحول للاقتصاد الأخضر غير موافقين عليها كانت النسبة في القاهرة ١٥% بينما كانت النسبة في القليوبية ٢٢%.

**الفرضية الثالثة:** أن عدد الجمعيات الأهلية التي تعمل في مجال الاقتصاد الأخضر قليلة بالنسبة للأنشطة الأخرى وقد تحقق هذا فرق حيث أظهرت النتائج أن ٤% فقط من الجمعيات في القاهرة تعمل في مجال البيئة والاقتصاد الأخضر بينما كانت النسبة ٦% فقط في القليوبية.

**الفرضية الرابعة:** انحصار دور الدولة وضعف الدعم للجمعيات الأهلية العاملة في مجال تحسين البيئة والتحول للاقتصاد الأخضر وقد تحقق هذا الفرض من خلال نتائج الدراسة حيث حققت أن نسبة الجمعيات التي تحصل على دعم بالقاهرة ٢% بينما كانت النسبة ١% فقط بمحافظة القليوبية وهذا يعكس انحصار دور الدولة في الاهتمام بالتنمية المستدامة وحماية البيئة.

**الفرضية الخامسة:** فشل عدم قيام الجمعيات الأهلية بدورها المنوط به في مجال حماية البيئة والتحول للاقتصاد الأخضر بسبب ضعف التمويل وقد تحقق هذا الفرض حيث أظهرت النتائج أن نسبة ٧٣% موافق بشدة في محافظة القاهرة مقابل ٧٠% في محافظة القليوبية وهذا يؤكد ضعف التمويل لهذه الجمعيات العاملة في مجال البيئة والتحول للاقتصاد الأخضر

كما أظهرت الدراسة بعض النتائج التي تستوجب الاهتمام منها:

- ❖ عزوف الشباب من العمل بالجمعيات الأهلية حيث سجلت نسبة أعمار رؤساء الجمعيات أعلى نسبة للفئة العمرية ٥٥ عاماً فيما فوق بالنسبة لمحافظة القاهرة بلغت النسبة ٤٧% بينما بلغت في القليوبية ٣٦% وهذا يعكس عزوف الشباب عن العمل الأهلي لانشغاله بتكوين مستقبله في ظل الظروف الاقتصادية الحالية.
- ❖ أكدت النتائج أيضاً أن النسبة للحالة العلمية لرؤساء ومجالس إدارات الجمعيات أن أقل نسبة كانت للحاصلين على الدكتوراه ٤% في القاهرة مقابل ٣% للقليوبية وهذا يعكس عدم تفرغهم وانشغالهم في أبحاثهم ودراستهم.
- ❖ وضحت نتائج الدراسة أيضاً أن ثمة علاقة بين الدخل والرغبة في العمل الأهلي حيث سجلت أعلى نسبة لرؤساء مجالس إدارات الجمعيات للفئة التي دخلها يقل عن ١٠٠٠ شهرياً ٢% في القاهرة مقابل ٥% في القليوبية وهذا يعكس أن العمل الأهلي والتطوعي يحتاج إلى دخل كبير للقائم به.
- ❖ سجلت البيانات أيضاً أن أعلى نسبة لرؤساء مجال إدارات الجمعيات الأهلية للعاملين في مجال التجارة ٣٣% في القاهرة مقابل ٣١% في محافظة القليوبية.
- ❖ بينت النتائج أيضاً أن نسبة ٧٧% في محافظة القاهرة من رؤساء مجالس إدارات الجمعيات الأهلية لا يعرفون مصطلح الاقتصاد الأخضر في مقابل ٨٤% في محافظة القليوبية.
- ❖ أظهرت النتائج أيضاً نسبة ارتفاع رغبة رؤساء مجالس إدارات الجمعيات الأهلية في المشاركة في تنمية الاقتصاد الأخضر حيث بلغت ٩٧% في القاهرة مقابل ٩١% في القليوبية.
- ❖ كما أن نسبة مشاركة الجمعيات في أبحاث ومؤتمرات خاصة بالاقتصاد الأخضر متدنية حيث بلغت المشاركة ٣% في محافظة القاهرة مقابل ١% في محافظة القليوبية.
- ❖ كما أن الدورات التدريبية وورش العمل الخاصة بالاقتصاد الأخضر لم تشغل اهتمام الجمعيات الأهلية حيث بلغت النسبة ٢% في القاهرة بينما صفر في القليوبية.

- ❖ كما أظهرت الدراسة أن نسبة الشركات الغير ملتزمة بالاشتراطات البيئية عالية جداً ٩٦% بالقاهرة مقابل ٩٧% في القليوبية وهذا يعكس مدى حاجاتنا إلى الاهتمام بالقضاء على التلوث والحفاظ على البيئة.
- ❖ كما ظهرت النتائج أيضاً أن توافر عناصر الأمن والسلامة المهنية نسبته ٣٦% في القاهرة مقابل ٣٣% في القليوبية.
- ❖ اتضح من النتائج أيضاً أن الفلسفة الإدارية للشركات تجاه المساهمة ودعم الانتقال للاقتصاد الأخضر من حيث أن هذا الدعم يحمل تأثيراً إيجابيا تحتاج إلى إعادة نظر حيث أن ٣٣% غير موافق على هذا في محافظة القاهرة بينما ٣٠% في محافظة القليوبية وهذه النسبة كبيرة لعدم الموافقة.
- ❖ أظهرت النتائج أن مفهوم نجاح الشركة في الأجل الطويل يعتمد على مساهمتها في بناء المجتمع المحيط والحفاظ على البيئة قد وافق بشدة على هذا ٧٣% في القاهرة مقابل ٦١% في القليوبية.

## نتائج الدراسة

**أولاً: حسب المعرفة بالاقتصاد الأخضر**

**جدول(١):** التوزيع النسبي للعينة حسب المعرفة بالاقتصاد الأخضر

| البيان | القاهرة | | القليوبية | |
|---|---|---|---|---|
| | العدد | النسبة | العدد | النسبة |
| يعرف | ٢٣ | %٢٣ | ١٦ | %١٦ |
| لا يعرف | ٧٧ | %٧٧ | ٨٤ | %٨٤ |
| المجموع | ١٠٠ | %١٠٠ | ١٠٠ | %١٠٠ |

قام الباحث بتوجيه سؤال لرؤساء مجالي إدارات الجمعيات لمعرفة مدي معرفتهم بالاقتصاد الأخضر وجدول (١) بين انخفاض نسبة المعرفة بالاقتصاد الأخضر لدي رؤساء الجمعيات في كلا المحافظتين حيث سجلت النسبة ٢٣% في محافظة القاهرة مقابل ١٦% في محافظة القليوبية وهذا انعكاس لأن مفهوم الاقتصاد الأخضر لم ينتشر بعد بالشكل الكافي

**ثانياً :التوزيع النسبي للعينة حسب طبيعة عمل الجمعية بمجال الاقتصاد الأخضر.**

**جدول(٢):** التوزيع النسبي للعينة حسب طبيعة عمل الجمعية.

| الخاصية | القاهرة | | القليوبية | |
|---|---|---|---|---|
| | العدد | النسبة | العدد | النسبة |
| يعمل | ٧ | %٧ | ٤ | %٤ |
| لا تعمل | ٩٣ | %٩٣ | ٩٦ | %٩٦ |
| الإجمالي | ١٠٠ | %١٠٠ | ١٠٠ | %١٠٠ |

❖ أن طبيعة نشاط الجمعية تؤثر في مقدار المساهمة في التحول نحو الاقتصاد الأخضر لذلك جدول (٢) يوضح أن لسنة الجهات المهتمة بالاقتصاد الأخضر مكيلة جداً مما يعني أن انتشار الاقتصاد الأخضر ومفهومه ليس بالقدر الكافي حيث سجلت النتائج أن ٧% فقط من الجمعيات تساهم في الاقتصاد الأخضر بمحافظة القاهرة بينما النسبة في محافظة القليوبية ٤%.

**ثالثاً: التوزيع النسبي للعينة طبقاً لرغبة الجمعية في المشاركة في تنمية الاقتصاد الأخضر**

**جدول(٣):** التوزيع النسبي لرغبة الجمعية في المشاركة في تنمية الاقتصاد الأخضر

| البيان | القاهرة | | القليوبية | |
|---|---|---|---|---|
| | العدد | النسبة | العدد | النسبة |
| لديها الرغبة | ٩٧ | %٩٧ | ٩١ | %٩١ |
| ليس لديها الرغبة | ٣ | %٣ | ٩ | %٩ |
| الإجمالي | ١٠٠ | %١٠٠ | ١٠٠ | %١٠٠ |

❖ المصدر: الدراسة الميدانية.

❖ أظهرت النتائج من خلال مسح العينة أن نسبة رغبة الجمعيات في المساهمة في عمليات التحول إلي الاقتصاد الأخضر كبيرة جداً حيث بلغت ٩٧% في القاهرة مقابل ٩١% بالقليوبية وهذا يعكس زيادة الوعي بالعينة خلال العقود الأخيرة.

**رابعاً: التوزيع النسبي للعينة حسب مشاركة الجمعية في عمل انتاجي:**

**جدول(٤):** التوزيع النسبي للعينة حسب المشاركة في عمل انتاجي

| البيان | القاهرة | | القليوبية | |
|---|---|---|---|---|
| | العدد | النسبة | العدد | النسبة |
| المشاركة | ١٧ | %١٧ | ٢٣ | %٢٣ |
| عدم المشاركة | ٨٣ | %٨٣ | ٧٧ | %٧٧ |
| الإجمالى | ١٠٠ | %١٠٠ | ١٠٠ | %١٠٠ |

**المصدر**: الدراسة الميدانية

تضح من جدول (٤) أن نسبة المشاركة للجمعية في عمل انتاجي بمحافظة القاهرة ١٧% بينما في محافظة القليوبية ٢٣% وهذا يعكس طبيعة محافظة القاهرة الخصوبة حيث يكثر عمل الجمعيات في مشروعات انتاجية بالريف نظراً لعدم وجود فرص عمل.

**خامساً: مشاركة الجمعيات في أبحاث ومؤتمرات خاصة بالاقتصاد الأخضر**

**جدول(٥):** التوزيع النسبي للعينة حسب المشاركة في أبحاث أو مؤتمرات خاصة بالاقتصاد الأخضر

| المشاركة | القاهرة | | القليوبية | |
|---|---|---|---|---|
| | العدد | النسبة | العدد | النسبة |
| المشاركة | ٣ | %٣ | ١ | %١ |
| عدم المشاركة | ٩٧ | %٩٧ | ٩٩ | %٩٩ |
| الإجمالى | ١٠٠ | %١٠٠ | ١٠٠ | %١٠٠ |

لاشك أن المشاركة في المؤتمرات والأبحاث تزود المعلومات لدي رؤساء الجمعيات وتوضح لهم أهمية التحول للاقتصاد الأخضر والحفاظ علي البيئة للعرض نظرا التنمية المستدامة. ونظراً لضآلة الإحصائيات في الأبحاث والمؤتمرات في مجال التحول إلي الاقتصاد الأخضر نجد أن نسبة المشاركة ٣% في القاهرة مقابل محافظة القليوبية وهذا يعكس ضعف الاهتمام بالبيئة.

**سادساً: دعم الدولة للجمعية في مجال الاقتصاد الأخضر**

**جدول(٦):** التوزيع النسبي للعينة حسب دعم الدولة للجمعية في مجال الاقتصاد الأخضر.

| البيان | القاهرة | | القليوبية | |
|---|---|---|---|---|
| | العدد | النسبة | العدد | النسبة |
| وجود دعم | ٢ | %٢ | ١ | %١ |
| لا يوجد دعم | ٩٨ | %٩٨ | ٩٩ | %٩٩ |
| الإجمالي | ١٠٠ | %١٠٠ | ١٠٠ | %١٠٠ |

**المصدر**: الدراسة الميدانية:

للدولة دور كبير في الحفاظ علي التنمية المستدامة ومستقبل الأجيال القادمة وحمايتهم من التلوث إلا أن الميزانيات المخصصة لذلك قليلة رغم أهمية الموضوع.

ومن جدول (٦) يبين أن نسبة الدعم قليلة جداً ٢% القاهرة مقابل ١% القليوبية. وهذا يتطلب زيادة الدعم من قبل الدولة الأفراد.

**سابعاً: التوزيع النسبي للعينة حسب المرور على الورش والشركات لمراجعة التلوث البيئي**

**جدول(٧):** التوزيع النسبي للعينة حسب المرور علي الورش والشركات لمراجعة التلوث البيئي

| البيان | القاهرة | | القليوبية | |
|---|---|---|---|---|
| | العدد | النسبة | العدد | النسبة |
| تعدم بالمرور | ٢ | %٢ | ١ | %١ |
| لا تعدم بالمرور | ٩٨ | %٩٨ | ٩٩ | %٩٩ |
| الإجمالي | ١٠٠ | %١٠٠ | ١٠٠ | %١٠٠ |

**المصدر**: الدراسة الميدانية

جدول (٧) يبين نسبة الجمعيات التي تقدم بالمرور علي الورش والشركات لمراجعة التلوث سجلت ٢% في محافظة القاهرة مقابل ١% لمحافظة القليوبية وهذا يعكس عدم الاهتمام بالنشاط البيئي لدي الجمعيات مما يتطلب زيادة قيام الجمعيات الأهلية بالمساهمة في تحسين البيئة في الشركات والورش.

**ثامناً: قيام الجمعية بمصر للشركات والورش الملوثة للبيئة.**

**جدول(٨):** التوزيع النسبي للعينة حسب قيام الجمعية بحصر الشركات والورش الملوثة للبيئة بالمنطقة

| البيان | القاهرة | | القليوبية | |
|---|---|---|---|---|
| | العدد | النسبة | العدد | النسبة |
| تم الحصر | ٣ | %٣ | ٢ | %٢ |
| لم يتم الحصر | ٩٧ | %٩٧ | ٩٨ | %٩٨ |
| الإجمالي | ١٠٠ | %١٠٠ | ١٠٠ | %١٠٠ |

**المصدر**: الدراسة الميدانية

أظهرت النتائج من جدول (٨) أن نسبة قيام الجمعيات الأهلية بعمل حصر الشركات والورش الملوثة للبيئة يلقي ٣% في القاهرة مقابل ٢% لمحافظة القليوبية وهذا يبين عدم وجود أهمية البيئة داخل الجمعيات.

**تاسعاً: التمويل الاجتماعي للاقتصاد الأخضر**

جدول (٩) التوزيع النسبي للعينة حسب التمويل الاجتماعي لدعم الاقتصاد الأخضر

تقوم كثير من المنظمات الدولية بدعم الجمعيات للتحول للاقتصاد الأخضر ولكن إيضاح أكدت ضعف التمويل الاجتماعي في التحول للاقتصاد الأخضر مقارناً بباقي الأنشطة الأخرى الحقوق الإنسان وغيرها من الأنشطة الأخري الحقوق الإنسان وغيرها من الأنشطة حيث بلغت النسبة ٢% في محافظة القاهرة مقابل ١% محافظة القليوبية.

**عاشراً: قرار عناصر الأمن والسلامة المهنية**

**جدول(١٠):** التوزيع النسبي للعينة حسب توافر عناصر الأمن والسلامة المهنية بالمنطقة.

| البيان | القاهرة | | القليوبية | |
|---|---|---|---|---|
| | العدد | النسبة | العدد | النسبة |
| متوفر | ٣٦ | %٣٦ | ٣٣ | %٣٣ |
| غير متوفر | ٦٤ | %٦٤ | ٦٧ | %٦٧ |
| الإجمالي | ١٠٠ | %١٠٠ | ١٠٠ | %١٠٠ |

المصدر: الدراسة الميدانية

جدول (١٠) يبين التوزيع النسبي للعينة حسب توافر عناصر الدعم والسلام المهنية بالمنطقة وبلغت النسبة ٣٦% بمحافظة القاهرة تمايل ٣٣% بمحافظة القليوبية وهذا النسبة قليلة بالنسبة للمعدلات العالمية وهنا لابد من مراجعة وإلزام الشركات ومعاقبتها علي عدم توافر وسائل الأمن والسلامة المهنية.

**اتجاه الشركات نحو الاقتصاد الأخضر بمحافظة القاهرة والقليوبية:**

للشركات دور كبير في المساهمة في تحسين البيئة والتحول للاقتصاد الأخضر بالمناطق الموجود إليها وهي هذه الدراسة من خلال المسح الميداني تم الوصول إلي النتائج الآتية:

- جدول (١٠) يبين التوزيع النسبي للشركة حسب الفلسفة الإدارية تجاه التحول للاقتصاد الأخضر واتضح من الجدول (١٠) أن حرص الشركات علي المجتمع يؤثر تأثيراً إيجابياً علي مصلحة حملة الأسهم حيث كانت النسبة لموافق بشدة ٢٥% بالقاهرة مقابل ٢٢% بالقليوبية وأن نسبة غير موافق ٣٣٥ بالقاهرة مقابل ٣٠ بالقليوبية وهذا يعكس أن موضوع أهمية تحسين البيئة والتحول يعالي الاقتصاد الأخضر نجاح إلي بذل مزيد أن الجهود علي كافة الأصعدة.
- كما حقق فرض أن نجاح الشركة في الأجل الطويل يعتمد علي قدرتها علي فهم أنها فرد من المجتمع وأن يتصرف وتعد لذلك بلغت نسبة الموافق بشدة ٧٣% في القاهرة بينما النسبة في القليوبية ٦١%.
- أن الشركة في مساهمتها للقضاء علي التلوث تؤدي إلي ربح للشركة كانت النسبة لموافق بشدة ٦٤% محافظة القاهرة مقابل ٦٠% في محافظة القليوبية.
- الفلسفة الإدارية تجاه التحول للاقتصاد الأخضر للشركات بمحافظة القاهرة القليوبية.

**حادى عشر : الفلسفة الإدارية للشركات تجاه المساهمة في التحول للاقتصاد الأخضر**

| العناصر | القاهرة | | | القليوبية | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | موافق بشدة | موافق | غير موافق | موافق بشدة | موافق | غير موافق |
| ١-أن تصرف الشركات الحريصة علي المجتمع يؤثر تأثيراً إيجابياً علي مصلحة حملة الأسهم | ٢٥ | ٤٢ | ٣٣ | ٢٢ | ٤٨ | ٣٠ |
| ٢-أن الإنتاج الفعال للسلع والخدمات هو ما يطلبه المجتمع من الشركات | ٦٦ | ٢٤ | ١٠ | ٥٦ | ٤٢ | ١٢ |
| ٣-يعتمد نجاح الشركة في الأجل الطويل علي قدرتها علي فهم أنها فرد من المجتمع وعليها أن تتصرف بناءاً علي ذلك | ٧٣ | ١٣ | ١٤ | ٦١ | ٢٥ | ١٤ |
| ٤-أن انهماك مؤسسات الأعمال في تحسين نوعية الحياة الاجتماعية سوف يؤدي إلي تحسين الربح طويل الأجل | ٦٣ | ٢٢ | ١٥ | ٦٣ | ٢٦ | ١١ |
| ٥-علي مؤسسات الأعمال التي تسعي للتوصل إلي صورة اجتماعية محببة أن تبين عمليا أنها مسؤولة اجتماعيا | ٦٧ | ٢٤ | ٩ | ٦٢ | ٢٩ | ٩ |
| ٦-تحل بعض المشاكل الاجتماعية كالسيطرة علي التلوث أحياناً بطريقة تؤدي إلي ربح الشركة | ٦٤ | ٢٥ | ١١ | ٦٠ | ٢٧ | ١٣ |

**من خلال نتائج الدراسة فلخص إلى بعض التوصيات كما يلي:**

١) أظهرت النتائج ضعف دور الجمعيات الأهلية في التحول إلى الاقتصاد الأخضر ومن هنا لابد من قيام كل مؤسسات الدولة والإعلام بإلقاء الضوء على ماهية الاقتصاد الأخضر وفوائده وحق الأجيال القادمة في التنمية المستدامة.

٢) حيث أظهرت النتائج ضعف التمويل الخاص بالجمعيات الأهلية في مجال التحول إلى الاقتصاد الأخضر توصى بعمل برامج توعية وتشريعات تلزم الشركات والورش والمؤسسات العاملة في الدولة بضرورة دعم هذه الجمعيات حتى تستطيع أن تقوم بدورها على أكمل وجه.

٣) أظهرت النتائج أيضاً قلة نسبة الجمعيات الأهلية العاملة في مجال البيئة والتحول إلى الاقتصاد الأخضر ومن هنا لابد للدولة من تشجيع وتسهيل قيام مثل هذه الجمعيات لأداء دورها ولأهمية دورها أيضاً للوصول للتنمية المستدامة.

٤) برنامج عمل الاقتصاد الأخضر هو برنامج واسع النطاق يُعني بجميع النواحي

- الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، من هنا ضرورة تنفيذ أنشطة الاقتصاد الأخضر حسب الأولوية في القطاعات الرئيسية التي تؤثر على المجتمعات العربية على المدى القصير. وخاصة على الشباب والنساء والفقراء والفئات الضعيفة.
- تعدد المبادرات العربية الناجحة في سياق الاقتصاد الأخضر، لا بد من إجراء
- مسح شامل لأفضل الممارسات والدروس المستفادة، بهدف توثيق المبادرات التي نجحت في بعض البلدان العربية في مجال الاقتصاد الأخضر والاستفادة منها في بلدان أخرى.

٥) تشجيع فرص العمل الخضراء في المنطقة العربية في مناخ الانتقال إلى الديمقراطية

- الذي تشهده عدة بلدان عربية، ولذلك لا بد من تلبية الحاجة إلى التدريب وتنمية المهارات لدعم الابتكار والبحث والتطوير، ونقل التكنولوجيا الخضراء من البلدان المتقدمة.

٦) تعزيز قدرات المجتمع المدني في المنطقة وتشجيع الشراكات الكفيلة بدعم الانتقال الفعلي إلى اقتصاديات أكثر مراعاة للبيئة في المنطقة، ويمكن تنفيذ برامج ومشاريع خاصة لدعم الاستثمار الأخضر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والاستفادة من تجارب الاستثمار الأخضر الذي تقوم به هذه الشركات، لا سيما في توليد فرص العمل ومصادر الدخل الخضراء في إطار التحول إلى الاقتصاد الأخضر.

٧) تعزيز الطلب على الاقتصاد الأخضر من خلال زيادة الوعي بين المستهلكين ومجموعات المجتمع المدني، والوصول إلى المعلومات هو من الأدوات الأساسية لتعريف المستهلكين بمفاعيل ما يتخذونه من قرارات على صعيد الاستهلاك، ولتحقيق ذلك، لا بد من بناء شراكات مع المستهلكين ومنظمات المجتمع المحلي ووسائل الإعلام بهدف التوعية بمفاهيم الاقتصاد الأخضر ومبادئه.

# المراجع

أبو طير نبيل، المحروقات والتنمية المستدامة ومدى أهمية المراهنة على الطاقات البيئية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عناية ٢٠٠٩/٢٠١٠.

أحمد زايد، تصميم البحث الاجتماعي (أسس منهجية وتطبيقات عملية)، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٢م.

الاسكوا، ٢٠١٠، ورشة العمل الإقليمية حول التجارة والبيئة: تطوير قطاع السلع والخدمات البيئية في المنطقة العربية للتحول إلى الاقتصاد الأخضر.

ايمن السيد عبد الوهاب، الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية في مصر في الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية في الدول العربية تحرير/ أماني قنديل للشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ١٩٩٩.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩، تقرير التنمية الإنسانية العربية.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠١٠، توقعات البيئة للمنطقة العربية: البيئة من أجل التنمية ورفاهية الإنسان.

برنامج الأمم المتحددة الإنمائي، ٢٠٠٩، تقرير التنمية الإنسانية العربية.

Ibrahim El-Bayoumi Ghanem (2203). The Culture of Volunteerism in the Contemporary Arab Society: Components, Problematic and the Need for Vitalization. Nahda, Fifteenth Issue, April 2003.

Vagiad, Wade M. (2006). Likert-type scale response anchors. Clemson International Institute for Tourism & Research Development, Department of Parks, Recereation and Tousrism Management, Clemson University.

International Energy Agency (IEA), 2010, CO2 Emissions from fuel Combustion 2010- Highlights.

Management Guru, Potential economic benefits from uprising in Egypt, available at http://themanagmentgurublogsport.com/2011/03/potential-econoic-benegits-from.html.

Mellor, Warren L. (2001). Reason for Hope: The Support of NGOs to Education for All. Unesco, Graphoprint.

# A SUGGESTED STRATEGY TO DIRECT INVESTMENTS TOWARDS GREEN ECONOMY A CASE STUDY ON THE CIVIL ASSOCIATIONS

**[14]**

**Sobh, M. M.[1]; Awad, M. I.[2]; Abdel Baset, W. F.[1] and Hafez, H. A**

1) The Faculty of Commerce**,** Ain Shams University 2) Institute of Environmental Studies & Research, Ain Shams University

## ABSTRACT

The study handled the way of directing the green economy as well as the role of civil associations in getting interested in the green economy as the economy in general needs to preserve the environment & sustainable development to keep the rights of the coming generations.

As for the term; the green economy- it means- a system that guarteentees the presence of economic & service activities in a way that betters the interest of human beings; & never let them face any environmental dangers or rare cases , the study included seven chapters the first one the introduction -the problem of the study- the importance of the study & its hypothesis- then the scientific methodology used in this study & the previous studies-the second chapter discussed the meaning of the green economy & the third chapter how to move towards the green economy the forth one the suggested priorities to lay a strategy regarding this kind of economy the forth one handled the priorities of the green economy & the fifth one the role of civil society in preserving the environment the sixth chapter handled the field study that included the Cairo & Qalioubia governorates ; the role of civil

societies towards transferring to the green economy as well as the role of companies in supporting the green economy

The study reached the fact that there is a lack in the number of societies that are working in the transfer towards green economy & the role of companies in supporting the green economy did not reach yet the good percentage that helps in the preservation of the environment – also the role of the state is limited and the support given to civil entities to perform their job is not sufficient

The lack of safety & good climate in Cairo & Qalioubia governorates.

The results of the study have also shown that the media must exert more efforts to let us know of the importance of the green economy; the state must support the civil societies especially those working in the field of preservation of the environment; the companies must as well perform their role in preserving the environment & getting directed to the green economy also the researchers must work in more than one direction towards the green economy